وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 26 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع 2.5 ٪ نتيجة مخاوف مصرفية وإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط بنحو 2.5 بالمئة يوم الجمعة وسط تراجع أسهم البنوك الأوروبية وبعد أن قالت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم: إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي في البلاد قد يستغرق عدة سنوات، مما يضعف آفاق الطلب.

ونزل خام برنت 1.85 دولار أو 2.4 بالمئة إلى 74.06 دولارا للبرميل بحلول الساعة 11:13 صباحا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (1513 بتوقيت غرينتش، بينما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 1.79 دولار 2.5 بالمئة إلى 68.23 دولارا للبرميل.

كان كلا الخامين القياسيين، اللذين هبطا أكثر من 4 ٪ في وقت سابق من الجلسة، أنهيا الأسبوع صعوديًا، بعد أن سجلا أكبر انخفاض أسبوعي لهما في أشهر الأسبوع الماضي بسبب اضطراب القطاع المصرفي والمخاوف من ركود محتمل.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة «أجين كابيتال» في نيويورك: «نحن نركب على طول الرياح المعاكسة، وهناك علاقة جديدة مع الأسهم»، تراجعت أسهم البنوك في وقت سابق من الجلسة في أوروبا حيث تضرر دويتشه بنك ومجموعة يو بي إس بشدة من المخاوف من أن أسوأ المشكلات في القطاع منذ الأزمة المالية لعام 2008 لم يتم احتواؤها بعد.

وعقدت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين اجتماعا غير مجدول لمجلس مراقبة الاستقرار المالي صباح يوم الجمعة. كما أدى ارتفاع الدولار، الذي ارتفع بنسبة 0.6 ٪ مقابل العملات الأخرى، إلى عمليات البيع المكثفة. ومن المعلوم، أن الدولار القوي يجعل النفط الخام أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وقال البيت الأبيض في أكتوبر إنه سيعيد شراء النفط من احتياطي البترول الاستراتيجي عندما تكون الأسعار عند 67 إلى 72 دولارًا للبرميل أو أقل منها، وأخبرت جرانهولم المشرعين يوم الخميس أنه سيكون من الصعب الاستفادة من الأسعار المنخفضة هذا العام لإضافتها إلى المخزونات، والتي هي حاليًا عند أدنى مستوى لها منذ عام 1983 بعد المبيعات التي وجهها الرئيس جو بايدن العام الماضي.

توجت توقعات الطلب القوية من الصين الارتفاعات، حيث قال محللو جولدمان ساكس إن الطلب على السلع الأساسية يرتفع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع تجاوز الطلب على النفط 16 مليون برميل يوميًا.

في غضون ذلك، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن خفض إنتاج روسيا النفطي البالغ 500 ألف برميل يوميا سيكون من مستوى إنتاج بلغ 10.2 ملايين برميل يوميا في فبراير، حسبما ذكرت وكالة ريا نوفوستي للأنباء، ويعني ذلك أن روسيا تهدف إلى إنتاج 9.7 ملايين برميل يوميًا بين مارس ويونيو، وفقًا لنوفاك، وهو ما سيكون خفضًا أقل بكثير للإنتاج مما أشارت إليه موسكو سابقًا.

وراقب السوق تعليقات وزيرة الطاقة الأميركية التي قالت إن الأمر قد يستغرق سنوات لإعادة ملء احتياطي النفط. وقالت للمشرعين يوم الخميس إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي قد يستغرق سنوات بعد أن دفعت المبيعات التي وجهها الرئيس جو بايدن العام الماضي المخزون إلى أدنى مستوى له منذ عام 1983.

وقالت وزيرة الطاقة جينيفر جرانهولم لممثلي الولايات المتحدة في جلسة استماع بالكونغرس «هذا العام سيكون من الصعب علينا الاستفادة من هذا السعر المنخفض». «لكننا سنواصل البحث عن هذا السعر المنخفض في المستقبل لأننا نعتزم أن نكون قادرين على توفير دولارات دافعي الضرائب».
وقال مسؤولو إدارة بايدن إنهم يريدون إعادة ملء الاحتياطي، بعد البيع التاريخي العام الماضي لـ180 مليون برميل، عندما يكون سعر النفط ثابتًا عند نحو 70 دولارًا للبرميل. بيع النفط من هذا البيع بنحو 94 دولارا للبرميل.

وقال مسؤولو إدارة بايدن إنهم يريدون إعادة ملء الاحتياطي، بعد البيع التاريخي العام الماضي البالغ 180 مليون برميل، عندما يكون سعر النفط باستمرار نحو 70 دولارا للبرميل. وبيع النفط من تلك المبيعات بنحو 94 دولارا للبرميل.

وانخفض سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى نحو 70 دولارًا للبرميل هذا الأسبوع بسبب مخاوف بشأن الاقتصاد وسط أزمات في العديد من البنوك، وقالت جرانهولم في الجلسة إن الإدارة تريد إعادة شراء النفط بأقل من 72 دولارا للبرميل.

وقالت وزارة الطاقة الشهر الماضي إنها تنفذ استراتيجية من ثلاثة أجزاء لإعادة ملء الاحتياطي على المدى الطويل، بما في ذلك عمليات إعادة الشراء بإيرادات 4.5 مليارات دولار من المبيعات السابقة، وعائدات تزيد على 25 مليون برميل من النفط من التبادلات السابقة، والعمل مع الكونغرس لتجنب «المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها باضطرابات الإمداد».

ونجحت الوزارة العام الماضي في إقناع الكونغرس بإلغاء مبيعات كانت قد فوضتها بنحو 140 مليون برميل كان من المقرر إجراؤها من العام المالي 2024 إلى العام المالي 2027.

ومع ذلك ، فإن وزارة الطاقة تمضي قدمًا في بيع 26 مليون برميل من احتياطي البترول الاستراتيجي الذي فوضه الكونغرس في السنوات السابقة للمساعدة في تمويل الميزانية الفيدرالية. سيتم تسليم النفط من 1 أبريل إلى 20 يونيو. وقالت جرانهولم إن البيع والصيانة في موقعين من أربعة مواقع للاحتياطي سيجعل من الصعب إعادة شراء النفط هذا العام.

وقالت الوزارة في وقت لاحق إن بريان ماوند في تكساس وبايو تشوكتو في لويزيانا يخضعان لأعمال «تمديد الحياة» المخطط لها، يحتوي احتياطي البترول الاستراتيجي حاليًا على نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، في كهوف ملحية مجوفة على طول ساحل الخليج. بينما تتعرض المضخات الفولاذية وغيرها من المعدات باستمرار للهواء المالح الرطب.

وقالت إدارة بايدن مطلع الأسبوع إنها ستبيع 26 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، وهو بيان كان قد صدر بتفويض من الكونغرس في سنوات سابقة. وكانت وزارة الطاقة الأميركية قد نظرت في إلغاء بيع 26 مليون برميل للعام المالي 2023 بعد أن باعت إدارة بايدن العام الماضي رقما قياسيا قدره 180 مليون برميل من الاحتياطي. لكن مثل هذا الإلغاء كان سيتطلب من الكونغرس اتخاذ إجراء.

من المرجح أن يؤدي البيع المعلن يوم الاثنين إلى دفع الاحتياطي مؤقتًا إلى ما دون مستواه الحالي البالغ نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1983. وقالت وزارة الطاقة إن العطاءات على النفط مستحقة في 28 فبراير وإن النفط سيتم تسليمه من 1 أبريل إلى 30 يونيو.

باعت الإدارة 180 مليون برميل من النفط لمكافحة أسعار الوقود التي ارتفعت في الحرب الروسية على أوكرانيا ومع خروج المستهلكين العالميين من جائحة كوفيد19. وقالت الإدارة إنها تنفذ استراتيجية من ثلاثة أجزاء لإعادة ملء الاحتياطي على المدى الطويل، بما في ذلك عمليات إعادة الشراء بعائدات مبيعات الطوارئ، وعوائد أكثر من 25 مليون برميل نفط من التبادلات السابقة، والعمل مع الكونغرس لتجنب «المبيعات غير الضرورية» والتي لا علاقة لها بانقطاع الإمداد للحفاظ على الحجم استراتيجيًا.

وفي الشهر الماضي، رفضت الوزارة الدفعة الأولى من العطاءات من شركات النفط لإعادة بيع ما يصل إلى 3 ملايين برميل للاحتياطي، قائلة إنها لن تقبل سوى عطاءات النفط التي تفي بالمواصفات المطلوبة بسعر «صفقة جيدة» لدافعي الضرائب. وكانت الإدارة تسعى إلى إعادة شراء النفط للمخزون عند نحو 70 دولارًا للبرميل.

لكن أسعار الخام الأميركي ارتفعت إلى نحو 80 دولارا للبرميل بفعل مخاوف بشأن عقوبات غربية على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا وبعد أن قالت موسكو إنها خفضت الإنتاج في مارس بنحو 500 ألف برميل يوميا أو نحو خمسة بالمئة.

وقالت مصادر أميركية إن تسليم الدفعة الأولى من النفط إلى احتياطي البترول الاستراتيجي بعد البيع القياسي لن يبدأ على الأرجح إلا بعد السنة المالية 2023 التي تنتهي بعد سبتمبر. وقالت وزارة الطاقة إنها تتوقع أن تعيد الشركات 3.1 ملايين برميل من النفط إلى احتياطي البترول الاستراتيجي في السنة المالية الحالية و22 مليون برميل في السنة المالية 2024 من التبادلات، أو قروض النفط قصيرة الأجل للمساعدة في التعامل مع مخاوف الإمداد في أعقاب الأعاصير.

في العام الماضي، ألغى الكونغرس مبيعات بنحو 140 مليون برميل من احتياطي البترول الاستراتيجي التي كان من المقرر أن تتم من السنة المالية 2024 إلى السنة المالية 2027، بعد اقتراح وزارة الطاقة بإيقافها.

الأسعار الفورية للغاز المسال تستمر في الانخفاض للشهر الرابع على التوالي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

مع استمرار الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في الانخفاض للشهر الرابع على التوالي وتتجه حاليًا نحو 13 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، تكثف الصين مشترياتها، حيث أظهرت بيانات كبلر زيادة في الوصول في مارس إلى 5.4 مليون طن، بزيادة 9٪ على أساس شهري. وقدمت المزيد من الخسائر عبر مراكز الغاز الطبيعي الأوروبية الرئيسية حافزًا للتبديل الأسرع من الفحم إلى الغاز في إنتاج الطاقة، مع احتمال أن يسود الاتجاه في الأشهر المقبلة، وفقًا لتحليل أجرته ستاندرد آند بورز العالمية. وقال تاجر فحم مقيم في أوروبا: «تمكنت صناعة الغاز من زيادة حصتها في السوق بشكل كبير في سوق الطاقة شديد التنافسية».

وقال تاجر فحم مقيم في الولايات المتحدة: «أدى تراجع أسعار الغاز والارتفاع القياسي للكربون إلى جعل محطات توليد الطاقة بالغاز في أوروبا أرخص في التشغيل من الفحم منذ منتصف فبراير. وكانت آخر مرة تحول فيها الوقود من الفحم إلى غاز على الورق في المنطقة في يونيو 2021».

في الواقع، انخفضت أسعار الغاز المركزي الألماني الآن إلى مستوى يمكن أن تتفوق فيه محطات الغاز ذات الكفاءة بنسبة 55٪ على وحدات الفحم الصلب ذات الكفاءة بنسبة 40٪ في سوق اليوم التالي، وفقًا لمحللة الطاقة الرائدة في ستاندرد آند بورز العالمية، سابرينا كيرنبيشلر، التي قالت «سيستمر الاتجاه في بناء على الأسعار الآجلة للغاز والفحم والكربون خلال الربع الثاني والثالث من عام 2023».

ويمكن أن يخف التحول من الفحم إلى الغاز مع اقتراب السوق من شتاء 2023، ومع ذلك فإن الوحدات التي تعمل بالغاز بكفاءة 55٪ - بناءً على إشارات أسعار تبديل الوقود الحالية - ستظل قادرة على استبدال وحدات الفحم الأقدم بكفاءة 38٪ بترتيب الجدارة. علاوة على ذلك، ستكون محطات التوربينات الغازية ذات الكفاءة العالية 59٪ قادرة على المنافسة مع محطات الفحم القاسي الأحدث بكفاءة 40٪.

فـي ألمانيـا، تبلـغ كفـاءة حوالي ٪60 من سـعة الفحـم الصلب ٪40 أو أقل، وفقًا لشـركة سـتاندرد آند بورز العالميـة، وحوالـي ٪55 من السـعة المركبة التي تعمل بالغاز في ألمانيـا - والتي افتتحت بين عامي 2000 و2022 - مـن المرجـح أن يكـون لهـا كفاءة بنسـبة ٪55 أو أعلى. وأظهرت البيانـات أن الفجوة بين هوامش الشـرارة النظيفة والانتشـارات المظلمة النظيفة قد ضاقت إلى حد كبير في الأسـابيع الأخيرة.

على سـبيل المثال، تبلغ الفجوة بين هوامش الشـرارة النظيفة لمحطات الغاز ذات الكفاءة العالية بنسـبة ٪50 فـي ألمانيـا الشـهر الأمامي ومحطات الفحم بكفـاءة ٪45 15.4 يورو / ميجاوات سـاعة فقط حتى الآن في مارس.

للمقارنة، وصلت فجوة الأسـعار المقابلة إلى متوسـط 26.7 يورو / ميغاواط سـاعة الشهر الماضي و319.5 يورو / ميغاواط ساعة في أغسطس، عندما سجلت أسعار الغاز والطاقة الأوروبية مستويات قياسية. بينما لا تزال محطات الغاز الألمانية بنسبة ٪50 غير قادرة على المنافسة ضد محطات الفحم الحديثة بكفاءة ٪45.

فـي حيـن أن أسـعار الغاز لديهـا احتمالية هبوطية - حيث يتوقع المتداولون أن ينخفض سـعر مقياس الغاز الأوروبي «تـي تـي اف»، للشـهر الأمامي إلى ما دون علامة 40 يورو / ميغاواط سـاعة ويظل منخفضًا حتى منتصـف الربـع الثاني أو بداية الربع الثالث - فإن أسـعار الفحم لديها القدرة على الانتعاش.

وقـال تاجـر فحـم مقيم فـي الولايات المتحدة «مـع الأخذ في الاعتبار انخفاض أسـعار الغـاز فمن المنطقي التحـول». «وأرى الكثيـر مـن شـحنات الفحـم المتجهـة إلـى أوروبا محولة إلى آسـيا بأسـعار رخيصة بسـبب الإضرابات»، وأضاف التاجر أن عدم توافر ما يكفي من الشحنات في السوق من شأنه أن يدفع أسعار الفحم إلى أعلى، مع رغبة المستخدمين النهائيين في الإمداد المحلي. في وقت، تراجعت الحصة المجمعة للفحم الصلب والليغنيت في إجمالي مزيج توليد الوقود الأحفوري في ألمانيا إلى ٪69 في النصف الأول من مارس، مقارنـة بـ ٪73 فـي كل مـن يناير وفبراير و٪76 في كل مـارس 2022. في المقابل، ارتفعت حصة التوليد الذي يعمل بالغاز في مزيج الوقود الأحفوري - والذي يشمل أيضًا زيت الوقود - إلى ٪30 في النصف الأول مـن شـهر مـارس. كان هذا ارتفاعًا من حوالي ٪26 فـي يناير وفبراير ومن ٪22 في مارس 2022.

ومع ذلك، فقد أدى هذا إلى زيادة طفيفة في توليد الغاز الصريح حتى الآن، حيث تقلصت مساحة توليد الأحافير الألمانية إلى 26 جيجاوات خلال النصف الأول من شهر مارس. انخفض هذا بنحو 3 جيجاوات على أساس سنوي وحوالي 2 جيجاواط شهريًا وسط استمرار تدمير الطلب على الطاقة بالإضافة إلى إرسال قوي متجدد، وفقًا لمحللة الطاقة الرائدة في ستاندرد آند بورز العالمية، سابرينا كيرنبيشلر.

كما أجبرت أسعار الغاز الطبيعي المرتفعة في أوروبا، وخاصة خلال الجزء الأول من عام 2022، العديد من المنتجين على التحول إلى الديزل، مما أدى إلى تفاقم ضغوط العرض. وفي قراءة أكثر تفاؤلاً، من المرجح أن تظل هولندا مركزًا مهمًا للغاز الطبيعي. بعد كل شيء، أصبح الغاز الطبيعي عملة طاقة مهمة للغاية في أوروبا بعد التخلي عن النفط الروسي، وهولندا هي موطن لمرفق للغاز الأوروبي، تي تي اف، أكبر منصة تداول رقمية للغاز الطبيعي في أوروبا.

وعلى مدى العقود الماضية، قامت الحكومة الهولندية باستثمارات كبيرة ونفذت سياسات جعلت من البلاد المركز الأوروبي الرئيسي للغاز الطبيعي، ويتعامل المعيار الأوروبي للغاز، تي تي اف مع أكثر من 70٪ من تجارة الغاز في أوروبا في عام 2020. وتخطط الحكومة الهولندية أيضًا لتوسيع قدرتها على استيراد الغاز الطبيعي المسال في محطة البوابة في روتردام وكذلك محطة إيمس إنيرجي مما يضع هولندا في موقع قطب لتصبح أيضًا مركزًا مهمًا للغاز الطبيعي المسال نظرًا لبنيتها التحتية الواسعة بالفعل للغاز.

وفي حين انخفض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في مواسم معاكسة للموسم في يناير الماضي بمقدار 7.7 مليار متر مكعب مقارنة بمتوسط زيادة موسمية عادية يبلغ 15 مليار متر مكعب، كان الطلب على الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا أقل بنسبة 25٪ من مستويات المتوسط الموسمي. وانخفضت مخزونات المنطقة بمقدار 11 مليار متر مكعب في يناير، أي أقل من متوسط السحب الموسمي البالغ 15 مليار متر مكعب. وبلغت المخزونات 72 في المائة ممتلئة بنهاية الشهر. وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي بمقدار 0.8 مليار متر مكعب وبلغ أعلى مستوى له في 9 أشهر. وتم تحديث قواعد بيانات جودي للنفط والغاز يوم الخميس مع قيام ما يقرب من 50 دولة بالإبلاغ عن بيانات للشهر الأخير من يناير 2022. وتمثل البيانات المقدمة لشهر يناير أكثر من 57 بالمائة من الطلب العالمي على النفط وإنتاج الخام العالمي.

في وقت، تراجعت عائدات الغاز الطبيعي الروسي الشهر الماضي مقارنة بشهر فبراير 2022، عندما غزت روسيا أوكرانيا. تراجعت عائدات الغاز الطبيعي بنسبة ٪42 حيث قطعت روسيا إمدادات الغاز عن عدد من عملاء الاتحاد الأوروبي بعد الغزو. كان التراجع في سعر خام الأورال، صنف الخام الروسي الرائد، السبب الرئيسي لانخفاض الإيرادات للبلاد في شهري يناير وفبراير من هذا العام.

«ريج زون»: أسواق النفط نجحت في تجاوز جدار القلق بعد قرار الفائدة .. إشارات صعودية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

اختتمت أسعار النفط الخام الأسبوع الماضي على مكاسب أسبوعية بعد أن هدأت اضطرابات القطاع المصرفي، لكن التعاملات اليومية أنهت التداول على تراجع بسبب توقعات ضعف الطلب، بعد تأكيد الولايات المتحدة أن إعادة ملء احتياطي النفط الاستراتيجي ستستغرق عدة أعوام.

ويستعد وزراء الطاقة في تحالف «أوبك +» للمشاركة في الاجتماع الوزاري للجنة مراقبة الإنتاج في 3 أبريل المقبل الذي يعقد في ظل توترات واسعة بسبب تداعيات الأزمة المصرفية ومخاوف الركود وسط توقعات بالحفاظ على سياسة خفض الإنتاج القياسية المطبقة منذ نوفمبر الماضي، حيث يخفض 23 منتجا نحو مليوني برميل يوميا.

وفى هذا الإطار، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام شهدت تحولا ملحوظا في الأسبوع الماضي، حيث إن خام غرب تكساس الوسيط انخفض إلى ما دون 70 دولارا مرة أخرى في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، ويبدو من التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها في عدة أعوام أن أسواق النفط الخام قد وصلت بالفعل إلى القاع وبدأت في صعود مشجع للأعلى على مدار الأسبوعين الماضيين. وأشار التقرير إلى تراجع معنويات السوق النفطية وتنامي الابتعاد عن المخاطرة في أسواق الأصول، ما أدى إلى فك مطول في مراكز المضاربة في العقود الآجلة للنفط الخام، مشيرا إلى إغلاق الأسعار عند 75 دولارا للبرميل لخام برنت و70 دولارا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط، حيث شهد القطاع تحولا ملحوظا، فقد ارتفع خام برنت من أدنى مستوى في عامين. وحذر من أن أسعار النفط الخام قد تعيد اختبار أدنى المستويات إذا رفعت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة معدل سياسة رفع أسعار الفائدة بأكثر من الهامش المتوقع على نطاق واسع وهو 25 نقطة أساس، بينما نجحت الأسواق في تجاوز جدار القلق بعد أن جاء رفع الاحتياطي الفيدرالي الأربعاء الماضي متماشيا مع التوقعات.

من جانبه، ذكر تقرير «ريج زون» الدولي أن أسعار النفط ارتفعت هذا الأسبوع مع وعود الحكومة الأمريكية بحماية المودعين في البنوك وعدم وجود مفاجآت من الاحتياطي الفيدرالي، ما أدى إلى تهدئة المستثمرين.

وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط الخام لا تزال متقلبة، وطالما ظلت المخاوف المصرفية في طليعة الأسواق فقد يكون لأساسيات النفط الخام تأثير محدود في تحركات أسعاره لافتا إلى أن الخام وجد دعما هذا الأسبوع بعد عدة أسابيع من الضغط المستمر ويبقي الخوف من الركود والتداول المتقلب عديدا من المستثمرين في وضع الانتظار والترقب.

وأوضح أن المستثمرين وجدوا أيضا إشارات صعودية هذا الأسبوع مع ارتفاع الصادرات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات المكررة إلى مستوى قياسي بلغ 12 مليون برميل يوميا، ما يشير إلى توقعات طلب أكثر تفاؤلا، لافتا إلى أنه في غضون ذلك مددت روسيا خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا حتى يونيو المقبل.

واعتبر أسعار الخام تواجه ضغوطا متواصلة من إشارات جديدة من التوتر في القطاع المصرفي، الذي تسبب في ابتعاد المستثمرين عن الأصول ذات المخاطر العالية قبل نهاية الأسبوع الماضي، مشيرا إلى أنه لا يزال الخام في طريقه إلى تسجيل أكبر انخفاض له في الربع الأول منذ 2020 عندما قضى الوباء على الطلب، ويعد الركود الأمريكي المحتمل والتدفقات القوية للخام الروسي في مواجهة العقوبات الغربية والاضرابات والاحتجاجات في مصافي التكرير في فرنسا قوى هبوطية كبيرة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط الجمعة مع تراجع أسهم البنوك الأوروبية وبعد أن قالت جنيفر جرانهولم وزيرة الطاقة الأمريكية «إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي قد تستغرق أعواما، ما يقوض توقعات الطلب».
وانخفض سعر خام برنت 92 سنتا أو 1.2 في المائة، إلى 74.99 دولار للبرميل، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 70 سنتا أو 1 في المائة، إلى 69.26 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان في الأسبوع الماضي بعد أن هدأت اضطرابات القطاع المصرفي، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.8 في المائة، هذا الأسبوع فيما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي 3 في المائة، وسجل كلا الخامين أكبر انخفاض لهما منذ شهور في الأسبوع الماضي.

وتراجعت أسهم البنوك في أوروبا مع تضرر «دويتشه بنك» ومجموعة UBS بشدة من مخاوف استمرار أسوأ المشكلات في القطاع منذ الأزمة المالية 2008. وعقدت جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية اجتماعا لم يكن موضوعا بشكل مسبق على جدول الأعمال لمجلس مراقبة الاستقرار المالي صباح الجمعة. وارتفع الدولار 0.6 في المائة، مقابل العملات الأخرى، ما جعل النفط الخام أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وأعلن البيت الأبيض في أكتوبر أنه سيعيد شراء النفط لاحتياطي النفط الاستراتيجي عندما تصبح الأسعار في نطاق 67 - 72 دولارا للبرميل أو أدنى من ذلك. وقالت جرانهولم لأعضاء مجلس النواب الخميس «إنه سيكون من الصعب الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة هذا العام لزيادة المخزونات التي وصلت حاليا إلى أدنى مستوى منذ عام 1983 بعد مبيعات بتوجيهات من الرئيس جو بايدن في العام الماضي».

وتلقى النفط بعض الدعم جراء توقعات تعافي الطلب من الصين، إذ قالت مجموعة جولدمان ساكس «إن الطلب على السلع الأولية يرتفع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع تجاوز الطلب على النفط 16 مليون برميل يوميا».

وفي الوقت نفسه قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي «إن خفض إنتاج روسيا النفطي 500 ألف برميل يوميا المعلن سابقا سيكون من مستوى الإنتاج البالغ 10.2 مليون برميل يوميا في شباط (فبراير)»، حسبما ذكرت وكالة «ريا نوفوستي» للأنباء. ويعني ذلك أن روسيا تهدف إلى إنتاج 9.7 مليون برميل يوميا في الفترة من آذار (مارس) إلى حزيران (يونيو)، وفقا لنوفاك، وهو ما سيكون خفضا أقل بكثير للإنتاج مما أشارت إليه موسكو سابقا.

ومن جانب آخر، ارتفع العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار أربع منصات هذا الأسبوع. وقال تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر «إن إجمالي عدد الحفارات ارتفع إلى 758 هذا الأسبوع - 88 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في عام 2022 و317 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء».

ولفت إلى زيادة حفارات النفط في الولايات المتحدة بمقدار أربعة حفارات هذا الأسبوع لتصل إلى 593 فيما بقيت منصات الغاز على حالها عند 162 كما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها، مشيرا، إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار ثلاثة حفارات علاوة على زيادة الأسبوع الماضي بمقدار سبعة حفارات بينما بقيت الحفارات في «إيجل فورد» على حالها.

ونوه بارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار مائة ألف برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 17 مارس إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، حيث زادت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

أوكرانيا تعتزم مضاعفة رسوم عبور النفط الروسي .. 29.3 دولار للطن

الاقتصادية

تعتزم أوكرانيا مضاعفة رسوم عبور النفط الروسي عبر أراضيها من خلال خط أنابيب «دروجبا» إلى شرق أوروبا بدءا من الأول من نيسان (أبريل).

وبحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء، ذكر تقرير صحافي أمس، أن المقترح يقضي بزيادة الرسوم الجمركية إلى 27.2 يورو للطن (29.3 دولار) عبر الفرع الجنوبي لخط الأنابيب الذي ينقل النفط من روسيا إلى المجر وسلوفاكيا والتشيك.

وأشارت الصحيفة إلى أن شركة «أوكر ترانس نافتا»، القائمة على تشغيل شبكة أنابيب النفط الأوكرانية، ألقت باللوم في الزيادة على تكلفة إصلاح البنية التحتية التي قصفها الجيش الروسي.

وأوضحت أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن الزيادة، وأن المناقشات مستمرة. ونقلت الصحيفة عن شركة «ترانسنيفت بي جي إس سي» القائمة على تشغيل خط النفط الروسي القول: إنها تدرك نية أوكرانيا زيادة الرسوم، لكن ليس لديها علم بقيمة الزيادة، أو بأي جدول زمني محدد. وستكون هذه المرة الثانية خلال هذا العام التي ترفع فيها أوكرانيا هذه الرسوم. وزادت شركة «أوكر ترانس نافتا» الرسوم الجمركية بمقدار 2.1 يورو للطن إلى 13.6 يورو في الأول من كانون الثاني (يناير) الماضي.

في غضون ذلك، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي: إن روسيا تقترب بشدة من تحقيق هدفها المتمثل في خفض إنتاج النفط الخام بواقع 500 ألف برميل يوميا إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميا.

وذكرت وكالة ريا نوفوستي للأنباء أن الخفض سيكون من مستوى الإنتاج البالغ 10.2 مليون برميل يوميا في شباط (فبراير)، لكن مكتب نوفاك أفاد في بيان بوجود عدة مغالطات بشأن خطة خفض الإنتاج التي أعلنتها روسيا في شباط (فبراير).

وقال البيان «خفض الإنتاج سيكون بواقع 500 ألف برميل يوميا من مستوى الإنتاج الفعلي البالغ نحو عشرة ملايين برميل يوميا. روسيا الآن قريبة من مستوى الخفض المستهدف وستصل إليه في الأيام القليلة المقبلة».

وفي فبراير، قالت وسائل إعلام رسمية: إن الخفض سيعتمد على مستويات الإنتاج في يناير التي راوحت بين 9.8 مليون و9.9 مليون برميل يوميا، ما كان سيقلل إنتاج روسيا من النفط دون 9.4 مليون برميل يوميا.

وتمثل صادرات النفط مصدرا رئيسا للإيرادات بالنسبة لروسيا، لكنها تعرضت لضغوط منذ أن فرض الغرب عقوبات على موسكو بسبب حملتها العسكرية في أوكرانيا.

وتعاني روسيا القيود التي فرضها الغرب في محاولة لتقليل عائداتها من النفط، ويشير خفض الإنتاج إلى أن وضع سقف سعري للمنتجات النفطية الروسية كان له بعض التأثير.

ويجري تداول خام الأورال الروسي بخصم كبير مقارنة بخام برنت القياسي العالمي منذ شهور.

«الرقابية الشاملة» تتفقد 720 محطة وقود في 17 مدينة بمشاركة 11 جهة حكومية

المدينة

نفذت اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود، الحملة الرقابية الشاملة الأولى لعام 2023م، بزيارة 720 محطة وقود في 17 مدينة، بمختلفة مناطق من المملكة، حيث شارك في هذه الحملة 360 مراقبًا ميدانيًا يمثلون 11 جهة حكومية.

ورصدت الحملة أكثر من 2290 مخالفة وملاحظة على عددٍ من مراكز الخدمة ومحطات الوقود، كما تم فحص 549 عينة من مختلف المنتجات البترولية، شملت البنزين بنوعيه، والديزل، والزيوت بأنواعها، بهدف التأكد من جودة المنتجات البترولية المتوفرة لدى مراكز الخدمة ومحطات الوقود، وأسفرت الحملة عن إغلاق 3 محطات وقود، و6 مراكز خدمة لعدم استيفائها الحد الأدنى من المتطلبات النظامية المعتمدة.

وتنوعت المخالفات والملاحظات المرصودة، على مراكز الخدمة ومحطات الوقود، بين الالتزام بمعايير وأنظمة السلامة والوقاية من الحريق، ومتطلبات الصحة العامة والنظافة، والمتطلبات التشغيلية؛ مثل عدم معايرة مضخات الوقود.

يذكر أن اللجنة التنفيذية الدائمة لمراكز الخدمة ومحطات الوقود تضم في عضويتها كلًا من وزارة الطاقة، ووزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للدفاع المدني، ووزارة السياحة، ووزارة النقل والخدمات اللوجستية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الإعلام، ووزارة المالية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة ممثلة بالمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.

وتهدف اللجنة، من خلال حملاتها الرقابية الشاملة والمستمرة على مدار العام، إلى ضمان التأكد من جودة جميع المنتجات والخدمات المقدمة في مراكز الخدمة ومحطات الوقود، والالتزام بالاشتراطات المطلوبة، وذلك ضمن التزامها بالارتقاء بالقطاع، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

إسبانيا تطالب مستوردي الغاز بتنويع الإمدادات بعيداً عن روسيا

اقتصاد الشرق

طالبت إسبانيا، أكبر مشترٍ أوروبي للغاز الطبيعي المسال من روسيا، المستوردين بعدم إبرام عقود جديدة مع موسكو في وقت تسعى فيه لقطع العلاقات بعد غزو أوكرانيا.

تسلم مستوردو الغاز الطبيعي المسال في إسبانيا خطاباً من الحكومة يتضمن توصية للشركات بعدم توقيع عقود صفقات شراء جديدة من روسيا، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر. يُعد طلب الحكومة الإسبانية غير ملزم نظراً لأنه ليس هناك عقوبات مفروضة، ويشير فقط لتوقيع عقود جديدة، بحسب الأشخاص الذين رفضوا الإفصاح عن أسمائهم لأن الموضوع غير معلن.

جرى إرسال خطابات لكل من «ناتورجي أنرجي غروب» و«ريبسول» و«توتال إنرجيز» و«أكسبو هولدينغ» و«بافيليون أنرجي» و«إنياغاز» و«مت إنرجي» و«إنيت إنرجي» و«إنرجيز دي برتغال» و«كومبانيا إسبانولا دي بتيروليوس» و«بي بي غاز أند باور إبيريا»، في 14 مارس الجاري كتبته نائبة رئيس الوزراء تيريزا ريبيرا، المسؤولة عن سياسات الطاقة في إسبانيا.

تجنب روسيا

لا ينص الخطاب، الذي اطلعت عليه «بلومبرغ نيوز»، صراحة على عقود الشراء الفورية، ولكنها توجه نداء عمومياً «بتكثيف جهود تنويع إمدادات الغاز الطبيعي المسال والتخلي عن الواردات الروسية». شددت ريبيرا، وهي أيضاً وزيرة التحول البيئي، في ردها عبر البريد الإلكتروني على أسئلة «بلومبرغ» أنها بعثت بالخطاب منذ 10 أيام وتلقت ردوداً من عدة شركات.

ردت شركات «أكسبو» و«ريبسول» و«إنياغاز» على الإخطار بأنهم لا يشترون الغاز الطبيعي المسال من روسيا، بحسب متحدث باسم الوزارة.

هبطت تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب الأوروبية القادمة من روسيا لأدنى مستوياتها تاريخياً منذ غزوها لأوكرانيا السنة الماضية. لتعويض العجز، صعدت شحنات الغاز الطبيعي المسال من كافة أنحاء العالم -بما فيها من روسيا- حيث إنها لا تخضع لأي عقوبات مفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي. رغم ذلك، أوقفت المملكة المتحدة وبلدان البلطيق فعلياً صفقات شراء الغاز الطبيعي المسال من روسيا. ضاعفت تقريباً إسبانيا وارداتها من الغاز الطبيعي المسال الروسي منذ نشوب الحرب في أوكرانيا السنة المنصرمة، مما يسلط الضوء على مدى اعتماد أوروبا على موسكو.

دعت المفوضة الأوروبية لشؤون الطاقة في الاتحاد الأوروبي، كادري سيمسون، بوقت سابق من الشهر الحالي لوقف هذه الشحنات، حيث أكدت أنه من المفترض ألا تجدد الشركات العقود طويلة الأمد بمجرد انتهاء العقود السارية حالياً. لم تفصح عن أي تدابير بعينها.

أكبر مشترٍ

تكشف بيانات تتبع السفن على «بلومبرغ» عن أن إسبانيا تُعد أكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال الروسي وسط دول الاتحاد الأوروبي إلى وقتنا هذا الآن من العام الجاري. وأُجبرت البلاد على طلب مزيد من المشتريات السنة الماضية بعد أن انخفضت الشحنات من الجزائر البلد المورد للغاز منذ فترة طويلة في أعقاب اندلاع خلاف دبلوماسي بين الدولتين.

تتسلم إسبانيا الغاز الروسي فقط في صورة غاز طبيعي مسال، إذ أبرمت شركة «ناتورجي إنرجي غروب» عقداً مدته 20 عاماً لشراء الوقود من «يامال إل إن جي» (Yamal LNG) في القطب الشمالي حتى سنة 2038. وامتنعت الشركة عن التعليق على الموضوع.

خلال يناير الماضي، قالت الحكومة الألمانية إنها تريد كبح واردات الغاز الطبيعي المسال من روسيا دون أن توضح طريقة القيام بذلك. وحتى الآن، لم يبحث الاتحاد الأوروبي فرض أي حظر على المستوى الإقليمي.

تحكيم دولي.. تركيا لن تسمح بتصدير نفط كردستان دون موافقة بغداد

اقتصاد الشرق

فاز العراق بقضية تحكيم دولية ضد تركيا في نزاع طويل الأمد بشأن صادرات النفط الخام من المنطقة الكردية بالعراق. أفادت «أرغوس» نقلاً عن مصادر لم تحددها أنّ محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس حكمت لصالح العراق. يزعم العراق أنّ تركيا انتهكت اتفاقية عبور خط الأنابيب الموقّعة في عام 1973 بالسماح بمرور صادرات النفط الخام من حكومة إقليم كردستان شبه المستقل دون موافقة الحكومة العراقية.

لن تسمح تركيا للشحنات التي تحمل الخام من إقليم كردستان العراق بمغادرة ميناء جيهان الساحلي دون موافقة الحكومة الفيدرالية في بغداد، وفقاً لقرار التحكيم.

أظهرت وثيقة اطلعت عليها «بلومبرغ نيوز» صادرة عن مكتب الشحن العراقي في ميناء جيهان التركي أنّ تركيا لن تسمح بعد الآن بتحميل النفط الخام لصالح إقليم كردستان دون موافقة السلطات الفيدرالية العراقية. ونقلت الوثيقة عن مسؤول في شركة «بوتاس» التركية التي تديرها الدولة تنبيه مكتب الشحن العراقي.

وقال شخص مطلع على الحكم إنّه منذ تحميل آخر ناقلة نفط يوم الجمعة، لم تُبلغ أي سفن أخرى عن نقل النفط الخام من إقليم كردستان. وقال المصدر إنّ تركيا أوقفت تلقي النفط عبر خط أنابيب كردستان.

ولم يرد على الفور مسؤولون في حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

صدّر ميناء جيهان أكثر من مليون برميل يومياً في يناير تعادل 1٪ من الإمدادات العالمية، وفقاً لبيانات «بلومبرغ»، إذ ترسل بغداد منها نحو 75 ألف برميل يومياً، بينما ترسل حكومة إقليم كردستان حوالي 400 ألف برميل يومياً.

هل الغزو الأميركي للعراق استهدف الحصول على النفط؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

كشف مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، الحقيقة بشأن ارتباط الغزو الأميركي للعراق بمحاولات الولايات المتحدة الحصول على نفط بغداد.

وأوضح الحجي -خلال حلقة جديدة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها بعنوان «دور النفط في غزو العراق ومفاجآت أميركية لمستقبل أسواق الطاقة»-، أن هناك انطباعًا عامًا في العالم العربي ومختلف أنحاء العالم أن الولايات المتحدة غزت بغداد لإرواء عطشها للنفط. وأضاف: «هناك أدلة كثيرة على ارتباط الغزو الأميركي للعراق بالنفط، إذ إن الرئيس الأسبق جورج بوش، ووزراءه ديك تشيني وكونداليزا رايس وكولن باول، جميعهم كانوا يتحدثون عن النفط ويهتمون به دونًا عن غيره».

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أنه بعد الغزو الأميركي للعراق اهتمت الولايات المتحدة بصورة أكبر بحماية وزارة النفط في بغداد، وحفظ الأوراق والعقود وغيرها، ولكنها في الوقت نفسه تركت المتحف العراقي عرضة للنهب، بكل ما يحتويه من ثروات وكنوز تاريخية وإنسانية تمتد إلى آلاف السنين.

الغزو الأميركي للعراق والنفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الحديث عن ارتباط الغزو الأميركي للعراق بالنفط ليس رأيًا شخصيًا، وإنما هناك تقارير ودراسات محكمة أُجريت على مدار سنوات طويلة، ومنشورة في مجلات عالمية، تناولت الأمر.

وتابع: «الولايات المتحدة الأميركية لم تذهب إلى العراق لإرواء عطشها للنفط، لأن هذا الأمر يتنافى مع كل أسس أمن الطاقة والأمن القومي، التي تتطلب تنويع الواردات ومصادر الطاقة، لذلك فإن اهتمام الأميركيين المثبت بالنفط أمر له تفسير».

وأوضح أن تفسير اهتمام الأميركيين بالنفط هو أنه بعد طرد جنود الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين من الكويت وتحريرها، كانت هناك بعض الآراء على طاولة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، باستمرار المعارك حتى الوصول إلى بغداد وإنهاء الحكم العراقي، ولكن الأميركيين توقفوا عند الحدود.

وأضاف: «الفكرة كانت أن العقوبات الاقتصادية ستمنع حكومة صدام حسين من الحصول على إيرادات كافية من النفط، ومن ثم يمكن أن تنهار اقتصاديًا دون الحاجة إلى مواصلة العمليات العسكرية والوصول بالجيش إلى بغداد».

السيطرة على النفط العراقي

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه مع مرور الزمن تبيّن أن الإشكالية تكمن في السيطرة على الاحتياطيات النفطية، ومن ثم أصبح من الضروري -من ناحية إستراتيجية بحتة- السيطرة على هذه الاحتياطيات، وذلك بهدف إضعاف الخصم، الذي هو العراق، والقضاء عليه.

وأردف: «نحن نعرف أن العراق يعتمد بصورة كبيرة على إيرادات النفط، فإذا كانت هذه الإيرادات غير كافية فلن يمكن الإنفاق على الجيش، ومن ثم يمكن أن ينهار أو ينشق».

يُشار إلى أن إيرادات صادرات النفط العراقي بلغت خلال العام المنصرم 2022، أكثر من 115 مليار دولار، وهو رقم قياسي، مقارنة مع إيرادات العام السابق له 2021، البالغة 75 مليار دولار.

ويشير الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- إلى إيرادات النفط العراقي، بنهاية العام 2022، أي بعد نحو 20 عامًا من الغزو الأميركي للعراق: لذلك -بحسب الدكتور أنس الحجي- فإن الفكرة كانت السيطرة على احتياطيات النفط في الجنوب قبل الذهاب إلى بغداد، وأن ذلك سيمنع حكومة صدام حسين من امتلاك القدرة الكافية على الإنفاق، ما يؤدي إلى انهيار النظام تلقائيًا في هذه الحالة.

وأشار الحجي إلى أن الغزو الأميركي للعراق اعتمد على فكرة أخرى، وهي أنه حال انهيار النظام، فبدلًا من استغلال أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، لإعادة بناء الدولة، يمكن استغلال إيرادات النفط العراقي لتمويل النظام الجديد.

وأوضح أن هذا الفكر يتناسق بصورة كاملة مع تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين، كما يتناسق مع كل تصرفات القوات الأميركية التي غزت العراق، فيما يتعلق بحماية حقول النفط والاحتياطيات النفطية في البلاد، وكذلك مقر وزارة النفط وأوراقها.

وأضاف: «اتصالًا مع هذه الفكرة، نجد أن تدمير وزارة النفط بعد الغزو الأميركي للعراق، وتدمير الأوراق والوثائق، وكذلك الحقول، يعني أنه لا يمكن دعم الحكومة الجديدة في بغداد من إيرادات النفط، التي تولت الحكم بعد سقوط النظام القديم بقيادة صدام حسين».

توقعات حتى عام 2050

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الرؤية الأميركية لمستقبل النفط حتى عام 2050، التي أعلنتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية -وهي الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة- حملت مفاجآت عديدة.

وأوضح الحجي أن إدارة معلومات الطاقة -بصورة عامة- من المفترض أنها تعد مستقلة، فرغم كونها مرتبطة بوزارة الطاقة الأميركية، فإنها لا تتبع حزبًا سياسيًا ولا تتأثر بالعوامل السياسية، ومن ثم فإن توقعاتها لا تتأثر بالسياسة على الإطلاق.

وأضاف: «أهم المفاجآت، أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية افترضت أن كل ما تريده إدارة الرئيس جو بايدن سوف يتحقق، وأن قانون خفض التضخم الأخير -الذي يقضي بإنفاق مئات المليارات من الدولارات على الطاقة المتجددة وسياسات التغير المناخي والسيارات الكهربائية ومحطات الشحن- سيحقق أهدافه بالكامل».

ومع ذلك -وفق الحجي- فإن الإدارة توقعت، مع كل هذا الإنفاق على الطاقة المتجددة وغيرها، أن ينخفض الطلب الأميركي على النفط بنسبة 2.1٪ فقط، أي أن كل هذا الحديث عن السيارات الكهربائية وتحسن سيارات البنزين والديزل، على مدى 28 عامًا، مع الأخذ في الاعتبار كل القوانين الجديدة والإنفاق الجديد، لن يخفض الطلب على النفط سوى بهذا القدر الضئيل.

وتابع: «إذا نظرنا إلى البنزين فقط نجد أن الانخفاض ٪9.1، وهو شيء لا يُذكر، لأن كل داعمي السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة وغيرها، خاصة بلومبرغ والشركات الاستشارية التابعة لها، جميعهم يتنبأون بأن النفط سينتهي من قطاع المواصلات، في حين إدارة معلومات الطاقة الأميركية تتنبأ بأنه بعد 28 عامًا سيكون الانخفاض بهذا القدر البسيط».

ليس المناخ وحده سبباً لكل الكوارث

الشرق الأوسط

يزداد حديث السياسيين ووسائل الإعلام عن تغيُّر المناخ باعتباره سبباً مباشراً للكوارث الطبيعية جميعها، من الفيضانات إلى المجاعات. وفي المقابل، يحذّر علماء من أن إلقاء اللوم على المناخ فقط في حصول الكوارث يهدف إلى تحويل الأنظار عن السياسات والقرارات الفاشلة التي تجعل هذه الأحداث أكثر سوءاً.

ويجادل كثيرون بأن غياب الاستقرار في سورية كان نتيجة تغيُّر المناخ الذي تسبب بجفاف شديد بين عامي 2006 و2010، ودفع كثيرين لهجرة أراضيهم وتشكيل ضغوط على سوق العمل المحدودة. غير أن القرارات الحكومية الخاطئة وغياب شبكة الأمان الاجتماعي أسهما في تفجّر الأوضاع في شهر مارس (آذار) 2011، وتطوّرها إلى الأسوأ.

ويرى الباحث في الحفاظ على الأنواع الحيّة، جيانلوكا سيرا، أن إلقاء اللوم على فترات الجفاف الطويلة أو تغيُّر المناخ كان مخرجاً سهلاً لموظفي الحكومة السورية للتملّص من المسؤولية وتبرير تقاعسهم عن العمل. ويؤكد سيرا، الذي عَمِل في تدمر خلال الفترة بين 2000 و2011، أن التركيز على الجفاف الشديد بوصفه سبباً رئيسياً لغياب الاستقرار في سورية يتجاهل السبب المباشر المتمثّل في الاستغلال المفرط والكارثي لنظام السهوب الهش في البلد.

ويعرض سيرا صورة التقطها لمسيّج محمية التليلة قرب تدمر في ذروة فترة الجفاف عام 2008. وتثبت الصورة المرفقة قدرة النظام البيئي للسهوب السورية على التكيُّف مع الجفاف (القسم الأيمن من الصورة ضمن المحمية)، بينما كانت المنطقة المفتوحة لرعي الأغنام الجائر (القسم الأيسر من الصورة خارج المحمية) شبه متصحّرة. ويُشير سيرا إلى أن البادية تغطي 55 في المائة من الأراضي السورية، وهي سهوب شاسعة تمتد إلى أجزاء من العراق والأردن والسعودية. ولمئات السنين، اعتادت قبائل البدو الرحّل تقاسم المراعي موسمياً لضمان استدامة الموارد الطبيعية، حتى إن الرعاة في شبه الجزيرة العربية أنشأوا «الحِمى» لمساعدة المراعي على التعافي. ولكن خلال 50 عاماً من سوء إدارة المراعي في البادية السورية، تسارع تدهور السهوب، متسبباً في كارثة بيئية تبعتها أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ويستغل السياسيون في كل مكان تغيُّر المناخ حجةً واهية يحمّلونها مسؤولية الكوارث التي يفشلون في تجنُّبها. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تسبب فيضان نهر كيل في جبال إيفل غرب البلاد في وفاة أكثر من 220 شخصاً في منتصف شهر يوليو (تموز) 2021، مما جعل الحادثة أسوأ كارثة فيضان تشهدها أوروبا الغربية منذ عقود. وسارع السياسيون إلى إلقاء اللوم على تغيُّر المناخ في هطول الأمطار الغزيرة التي غمرت النهر. وصرّحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أثناء زيارتها المنطقة بأن العالم يجب أن يكون «أسرع في المعركة ضد تغيُّر المناخ». لم يكن كلام ميركل خاطئاً بالكامل، لكنه عرض جانباً واحداً من الواقع. ففي حين خلص علماء المناخ لاحقاً إلى أن الغلاف الجوي الأكثر دفئاً في تلك الفترة زاد من احتمالية هطول الأمطار بنسبة تصل إلى تسع مرّات، فإن عاملاً آخر كان وراء الكارثة لم يذكره سوى عدد قليل من السياسيين ووسائل الإعلام. وفي هذا المجال يقول علماء الهيدرولوجيا الذين يراقبون تدفقات نهر كيل إن انتشار المزارع في التلال، التي كانت مستنقعة في السابق، دمّر قدرة الأرض الشبيهة بالإسفنج على امتصاص الأمطار الغزيرة. وأدّت المصارف الحقلية والطرق وإزالة الغطاء النباتي الطبيعي إلى توجيه المياه إلى النهر في غضون ثوانٍ بدلاً من أيام. ومن الأمثلة الصارخة في تحميل تغيُّر المناخ المسؤولية، وتجاهل الأسباب الحقيقية للكوارث، أزمة الغذاء الحالية في مدغشقر. ففي أبريل (نيسان) الماضي، قال «برنامج الغذاء العالمي»، التابع للأمم المتحدة، إن 1.3 مليون شخص في جنوب الدولة الأفريقية يتضورون جوعاً بعد أربع سنوات متتالية من الجفاف. وتم الإبلاغ على نطاق واسع عن تحذير المنظمة الدولية من أن تصبح الكارثة «أول مجاعة يسببها تغيُّر المناخ»، كما صرّح رئيس مدغشقر، أندري راجولينا، بأن «أبناء بلدي يدفعون ثمن أزمة مناخ لم يخلقوها».

ولكن دراسة معمّقة لأسباب المجاعة في مدغشقر، قام بها لوك هارينغتون من معهد أبحاث المناخ النيوزيلندي، أظهرت أن المناخ لعب دوراً ثانوياً على الأكثر في الجفاف. ويُلقي هارينغتون باللائمة في أزمة الجوع في مدغشقر على الفقر وضعف البنية التحتية، مثل عدم كفاية إمدادات المياه لري المحاصيل، وهي قضايا لم تعالجها حكومة الرئيس راجولينا. وفي مجال التنوُّع البيولوجي، يزداد القلق من تركيز المجتمع الدولي على تغيُّر المناخ، مما يحرف الأنظار عن أولويات أهم لحفظ الأنواع الحيّة. ويُظهر تحليل لبيانات «القائمة الحمراء»، الخاصة بالأنواع المهددة بالانقراض، أن فقدان الموائل لا يزال أكثر أهمية بثلاث مرات من تغيُّر المناخ في حالات انقراض الفقاريات. ويقوّض تجاهل هذه الحقيقة الاستراتيجيات اللازمة لمنع إزالة الغابات والتهديدات الأخرى للموائل.

وإذ يُجمع العلماء على دور النشاط البشري في تغيُّر المناخ، وآثاره الكارثية على معظم مناحي الحياة، يزداد الجدل حول التركيز دائماً على تغيُّر المناخ بوصفه سبباً بارزاً ومباشراً في عديد من الكوارث. ويرى كثيرون أن ذلك يهمّش الطرق المحلية في تقليل مخاطر الطقس القاسي، ويُعفي صانعي السياسات من إخفاقاتهم في حماية مواطنيهم من تغيُّر المناخ.

ائتلاف إيطالي ـ صيني ـ ياباني يقدم أفضل عرض لتوسعة مصفاة البترول الأردنية

الشرق الأوسط

أعلنت شركة مصفاة البترول الأردنية، أنها تقوم حاليا باستكمال مرحلة التفاوض مع الائتلاف صاحب العرض الأفضل لمشروع التوسعة الرابع، وهو ائتلاف مكون من شركات إيطالية وصينية ويابانية.

وقالت الشركة، في بيان أوردته قناة «المملكة» الأردنية، أمس السبت، إن قيمة المبالغ المدفوعة على الدراسات والاستشارات الفنية والمالية والقانونية والبيئية والتصاميم الأساسية والتفصيلية الخاصة بمشروع التوسعة حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي بلغ نحو 47.537 مليون دينار.

وبيّنت الشركة أنه من المتوقع أن يتم دفع مبلغ تقديري 6.389 مليون دينار خلال عام 2023. مشيرة إلى أنها انتهت من تقييم العروض الفنية والتمويلية المقدمة من الائتلافات المتقدمة لتنفيذ مشروع التوسعة الرابع.

وأعادت الشركة التأكيد على أن السير قدما في عملية التفاوض مرهون بالإعفاءات من الضرائب والرسوم الحكومية التي يطلبها الائتلاف لتوقيع العقد.

ووفق البيان، فلا تزال الشركة تتابع مع الجهات الحكومية للحصول على الإعفاءات من الضرائب والرسوم الحكومية المطلوبة من الائتلاف حتى تتمكن من إبرام عقد تنفيذ المشروع.

ويعتبر مشروع توسعة المصفاة من المشروعات الكبرى في مجال التكرير والطاقة عموما، ومن المتوقع أن تتجاوز كلفة بناء هذا المشروع 2.6 مليار دولار ويتم تمويله عن طريق وكالات ائتمان الصادرات في دول مختلفة، إضافة إلى مشاركة المساهمين الحاليين ومساهمين جدد.

ولدى الأردن فرص استثمارية متعددة في القطاعات الاقتصادية، وأعلنت شركة تدوير الإماراتية أنها تستكشف فرص الاستثمار في الأردن، يوم الخميس الماضي، موضحة أن شركة أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير) توقع مذكرة تفاهم مع أمانة عمّان الكبرى.

ورفع البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، يوم الخميس الماضي، على غرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، على أن يتم تطبيق القرار ابتداء من اليوم الأحد.

وانعكس هذا القرار على البورصة الأردنية في آخر تعاملاتها الأسبوعية، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المدرجة في البورصة الأردنية بنسبة 2.42 في المائة، لينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 2581.2 نقطة.

وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول في بورصة عمّان خلال الأسبوع الماضي نحو 7.5 مليون دينار أردني مقارنة مع 9.5 مليون دينار أردني الأسبوع السابق، بنسبة انخفاض 21.5 في المائة، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي الأسبوعي نحو 37.4 مليون دينار أردني، مقارنة مع 47.7 مليون دينار للأسبوع السابق، أما عدد الأسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال الأسبوع المنصرم فبلغت 21.5 مليون سهم، نُفذت من خلال 13619 صفقة.

شكراً